الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

انعكاسات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

حالة الجزائر(2000-2019)

من إعداد:

- بهلولي أمين
- تركي عبد الحليم حسام الدين

تحت إشراف:

د.غربي حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

انعكاسات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

حالة الجزائر(2000-2019)

من إعداد:

- بهلولي أمين
- تركي عبد الحليم حسام الدين

تحت إشراف:

د.غربي حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

تشكرات

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنجح بأحسن من

صنعه مرام، الحمد لله الذي جعل الحمد مستحق الحمد حتى لا انقطاع،

وموجب الشكر بأقصى ما يستطاع. وصلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات، واستنجمت بالصلاة عليه الطلبات، صلى الله على محمد نبي مبعوث،

وأفضل وارث وموروث، صلى الله على كاشف الغمة عن الأمة،

الناطق فيها بالحكمة، الصادع بالحق، الداعي إلى الصدق، القائل وقوله حق:

« من لا يشكر الناس لا يشكر الله »

فجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور غربي حمزة، كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا العمل، وكل من قدم لي يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتداها إلى

يومنا،ولو بشق كلمة.

جاز الله الجميع على كل خير، وهو من وراء القص

(بهلولي أمين/تركي عبد الحليم)

الإهداء

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة وإرادتها، لتمضي قدما في إنهاء ضعفها

وكبوتها، شأنها أن تسود وتبعث مجدها ورفعتها، إلى من أوجب الرحمان برها وطاعتها

، وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عشرتها، إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها،

إلى الأُمَيْن نورة بهلولي وفاطمة تركي

إلى من ربونا منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر، إلى من ندين

لهما بكل نجاح أصبته بعد الإله، إلى العزيز الغالي، إليكما أبوينا:

" مسعود بهلولي "و"محمد تركي"

إلى أفضل أغلى أستاذين قد نصادفهما في حياتنا "غربي حمزة""بوبعاية حسان"

حفظهما الله وجزاهما عنا كل الخير

إلى إخوتنا الأعزاء إلى كل أصدقائنا وأهالينا

إلى من جمعتنا بهم مقاعد الدراسة زملاءنا

إلى كل أسرة كليتنا

نهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة الفهـــارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء تشكرات فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ-ب-ت
الفصل الأول: الإطار الفكري للسياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	07
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها:	07
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية:	07
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية:	08
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.	10
الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي	10
الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي	11
الفرع الثالث: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض	12
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	13
الفرع الأول: سياسة الإيرادات العامة	13
الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام.	17
الفرع الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة)	19
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	20
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي ومحدداته	21
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	21

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادية	21
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومؤشراته	23
الفرع الأول : عناصر النمو الاقتصادي	23
المطلب الثالث : نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	24
الفرع الأول : نظريات النمو الاقتصادي	24
الفرع الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني:علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000 ـ 2017)	
تمهيد الفصل	30
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر (2000-2017).	31
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2017).	31
الفرع الأول:مفهوم النفقات العامة في الجزائر	31
الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017).	32
الفرع الثالث:تطور إجمالي النفقات العامة للفترة 2000-2017.	34
المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2000-2017).	35
الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة في الجزائر.	35
الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2000-2017).	36
الفرع الثالث:تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر.	37
المطلب الثالث : واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر(2000.2017).	40
الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر.	40
الفرع الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر. (2000-2017)	40
المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2000_2017).	42
المطلب الأول :تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017).	42
.الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر.	42

الفرع الثاني:تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 - 2017).	42
المطلب الثاني: انعكاسات أدوات السياسة المالية على الناتج الداخلي الخام(2000-2017).	43
الفرع الأول: انعكاسات النفقات العامة على الناتج الداخلي الإجمالي للفترة(2000-2017).	43
الفرع الثاني: تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي(2000-2017).	46
الفرع الثالث:علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي(2000-2017).	47
خلاصة الفصل.	49
الخاتمة العامة.	51
قائمة المراجع.	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز وتغيرات نسبهم إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر للفترة (2000-2017)،	32
02	تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2017).	35
03	مسار تطور الجباية العادية والجباية البترولية ونسبهم إلى الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر للفترة (2000-2017).	36
04	تطور إجمالي الإيرادات العامة (2000–2017).	38
05	تطور الميزانية العامة للجزائر (2000-2017).	40
06	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 - 2017).	42
07	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي.	44
08	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي (2000-2017).	46
09	علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي.	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور نفقات التسيير والتجهيز (2000–2017)	33
02	تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2017)	35
03	مسار تطور الجباية العادية والجباية البترولية (2000-2017)	37
04	تطور إجمالي الإيرادات العامة (2000–2017)	39
05	تطور الميزانية العامة للجزائر (2000-2017)	41
06	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 - 2017)	43
07	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي (2000-2017)	45

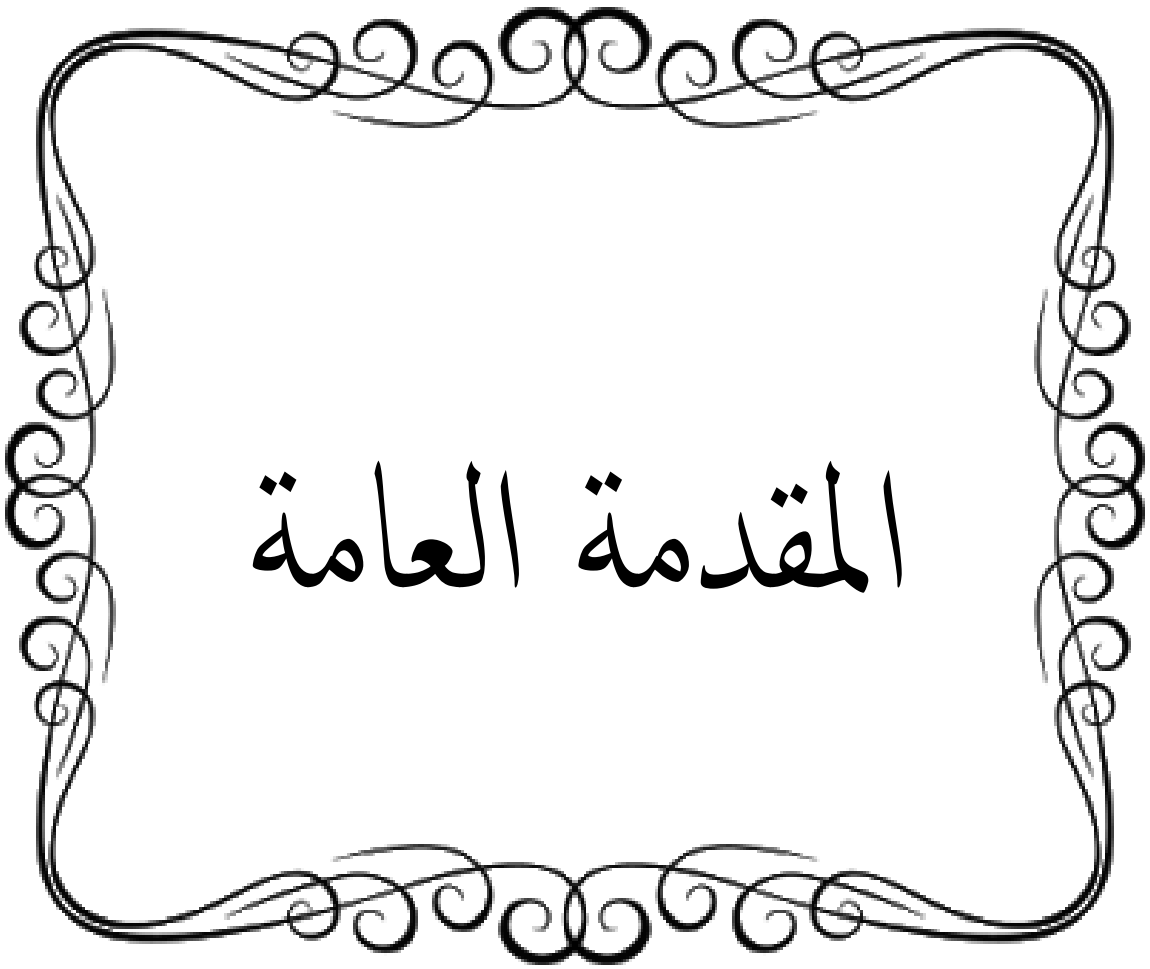
المقدمة العامة

مقدمة:

تسعى دول العالم وخاصة الدول النامية إلى تقوية وتحسين اقتصادها في جميع المجالات باعتبار هذا الأخير الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من هذا التخلف الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن هذا المنطلق ومن الدول النامية النمو الاقتصادي لها السبيل الوحيد للخروج من هذا التخلف.

وباعتبار أن الجزائر مثل بقية الدول النامية معنية بهذه التطورات الحديثة في هذا العالم وخاصة مع ظهور مصطلح العولمة واقتصادها يتأثر بالاقتصاد العالمي ويؤثر ، فهي تسعى إلى تحسين اقتصادها انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف نواحي الاقتصاد من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ مالية في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصد الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي لأي بلد على أساس أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي يطمح لها أي اقتصاد خاصة ما تعلق الأمر في رفع معدل النمو الاقتصادي.

وعليه فان الجزائر تسعى من خلال الإصلاحات الاقتصادية من سنة 1989 إلى تحسين وتفعيل سياستها المالية من اجل النمو الاقتصادي لها من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير في جميع المجالات ، تعزيز الاستثمار ، التخفيف من حدة الفقر وهذا ما ينعكس إيجابيا على التقليل من معدلات التضخم وسعر الفائدة وتحسين حياة الفرد الاجتماعية والاقتصادية والرقي للبلاد.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي لأي بلد وخاصة الجزائر يعتبر من المواضيع بالغة الأهمية ويشكل فضية أساسية للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار في البلاد.

1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة ضمن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية ؟ وما هي أهم أدواتها ؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وما هي أهم محدداته؟
- فيما تتمثل تطورات أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 2017
- كيف تؤثر السياسة المالية في تطورات الناتج الداخلي الإجمال؟

2. الفرضيات :

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

– تعد السياسية المالية من أهم السياسات الاقتصادية لي بلك سواء أكان متقدما أو ناميا، إذ تلعب هذه السياسة دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي.

– تعد النفقات العامة من أدوات السياسة المالية، ولها أثر إيجابي للنمو الاقتصادي.

– تؤثر السياسة المالية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي بين سياسة توسعية وأخرى انكماشية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع

– قلة الدراسات التي تناولت الموضوع

– إبراز أهمية السياسة المالية في قمع حركة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستديم.

– معرفة مدى تأثير السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتعديل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات) بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي والحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام.

بالإضافة إلى إعطاء نظرة تحليلية شاملة حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).

5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، و ماهي الجوانب الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

- معرفة أعمق لمفهوم السياسة المالية حتى يستطيع كل واحد منا أن يفرق بينها وبين السياسة النقدية.
- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي.
- دراسة تطورات السياسة المالية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. **حدود الدراسة:** يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية ومكانية الحدود الزمنية: أن الحدود الزمنية لهطا البحث تمتد ما بين 2000 – 2017

7. **الحدود المكانية:** تناول الدراسة الاقتصاد الجزائري. المنهج المستخدم:

بناء على التساؤلات والفرضيات المصاغة ستعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضية الفصل لوصف وقائع السياسة المالية والنمو الاقتصادي، والعلاقة التي تربطهما وتحليل أثر كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة على النمو الاقتصاد.

8. الدراسات السابقة:

دراسة طاوش قندوسي (2014)، بعنوان : تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهدفت هذه الدراسة لقياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012 ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نفقات التسيير تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الإجمالي.

– دراسة ضامن حكيم (2018)، بعنوان: أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2018)، هدفت هذه الدراسة المعرفة أثر السياسات الاقتصادية والتي تتمثل في السياسة المالية والنقدية والتجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، واستخدم الباحث من أجل اختبار الفرضيات بحثه المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت نتائج دراسته إلى ما يلي: تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما السياسة المالية فقد اتضح من خلال الدراسة أن الجزائر كانت تعتمد بنسبة أكبر عليها، على أساس أنها كانت مدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي، أما السياسة التجارية الخارجية فقد عرفت عدة إصلاحات، إلى أن الاعتماد على صادرات نفط تبرز الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسة المنتهجة من قبل الحكومة وعليه فإن الأثر العام لسياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة إذ تبين أن قطاع المحروقات لزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتاج المحلي الخام.

9. صعوبات الدراسة:

- صعوبة البيانات الإحصائية.
- التناقض والتضارب في المعلومات.

10. خطة البحث:

سنتناول في الفصل الأول مدخل عام للسياسة المالية والنمو الاقتصادي الذي سنفصل فيه أهم مختلف المفاهيم للسياسة المالية، وكذا المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ثم سنتطرق في الفصل الثاني إلى تحليل واقع السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة. 2000 – 2017.

الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها وذلك بفضل أدواتها المتعددة خاصة الإنفاق الحكومي والضرائب وقد احتلت السياسة المالية هذه المكانة والأهمية بشكل واضح بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي أظهرت قصور الفكر الكلاسيكي في علاج هذه الأزمة التي طال أمدها، وعلى اثر ذلك برزت الأفكار التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية ، والتخلي عن دورها الحيادي التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي تطورت السياسة المالية أصبح لها دورا مهما وايجابيا في علاج الإختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول والقضاء على البطالة ودعم مسيرة التنمية.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، فكل السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو موازاة مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي كما أنه أحد أهم المقاييس الرفاهية ومستوى المعيشة، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل مفاهيم أساسية عن السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول السياسة المالية.

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول السياسة المالية

ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فمع تطور النشاط الاقتصادي للدولة ازدادت مكانة السياسة المالية واكتسبت أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية وأهدافها:

الفرع الأول:مفهوم السياسة المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة إلا انه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة وتطور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية[1]، ويعكس مفهوم السياسة المالية حاجات المجتمع وتطلعاته ففي ظل الدولة الحارسة ركز الاقتصاديون على مفهوم توازن الموازنة العامة وبعد مجيء كينز وظهور مبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تطور مفهوم السياسة المالية وأصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية وقد تعزز استعمال هذا المصطلح على نطاق أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور .Alain .H .Hansen

ويردّ كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة[2]، والفكر المالي يزخر بتعاريف عديدة للسياسة المالية نسوق بعضا منها:

- تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام[3].

[1] فهد مغيمش الشمري ، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة**، لدار الأيام ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص16

[2] أحمد حشيش ، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ص 2

[3] فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 335

وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هاته الإرادات بغية تحقيق أهداف معينة[1].

- ويعرفها البعض بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة [2].
- ويمكن تعريفها بأنها تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل والإنتاج والاستخدام[3].
- كما تعرف "هي استخدام الأنشطة حكومية مالية معينة في تنمية وإستقرار الإقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية:الضرائب، القروض العامة، النفقات العامة وغيرها، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الإئتمان" [4].

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي والتي تستعمل فيها نفقاتها وإراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تسعى إليها أي أنها وسيلة الدولة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الفرع الثاني:أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد و ينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تنافس ولذل أصبح لزاما

---

[1] عبد المنعم فوزي ، **السياسة المالية والمالية العامة**، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 ، ص 21

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003 ، ص 43

[3] SN , Chand ; " **Public Finance** " Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi , India ; 20018 : p.258

[4] قسمية مصطفى، أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر خلال 2000_2016 دراسة حالة صندوق ضبط الايرادات،مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،2017/2016،ص09.

على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي ، ومن بين أهداف السياسة المالية :

نجد منها:[1]

- **التوازن المالي** : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة ، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الدول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك ، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.
- **التوازن الاقتصادي** : معنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، وينبغي إلا تقل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد و يتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى ، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا بعتني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.[2]
- **التوازن الاجتماعي**: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية ، و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج ، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد

[2] عبد المطلب عبد الحميد، (**2003**) **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . ص 44 و 45 . ة الأولى . مجموعة النيل العربية ، القاهرة .

توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة)، أو يستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.[1]

- **التوازن العام**: أي التوازن بين مجموع الاتفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ، و الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف و أهمها الضرائب و القروض و الإعانات و الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات و غيرها.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف ، وقد لا يمكن تجنبه ، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، فالمفروض أن هدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا ، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج ، و أخيرا الهدف المالي و تدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار و الظروف الملائمة للإنتاج الأمثل و العدالة الاجتماعية.[2]

المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون ساي Say وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبني على أن العرض يوجد الطلب عليه " ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب ، وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق "الطلب " لشراء هذا الإنتاج الجديد " العرض "[3] كما لا ننسى مدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات

[1] صبرين عمرون،**السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000_2019**،مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي،جماعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،2019/2018.

[2] محمود حسين الوادي (2010) المرجع السابق ، ص 197

[3] محمود الكفراوي ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1997 ص 15.

الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة ، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة لتبادل ليس إلا فان أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد. فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته فأنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث توظف كافة الموارد الاقتصادية كاملة.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد أثبت الكساد العالمي الكبير 1929 م عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي ، وأضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين تحليله العملة 1931 و النظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936 " ، والتي انتقد فيها قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف ، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي اقترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف وأثبت مما لا يدع للشك مجالا إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من المستويات التوظيف الكامل ، وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب ، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك وما دام الأمر كذلك فإن الدولة القطاع العام قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد القطاع الخاص والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص ، والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع. وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة التحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة ، بل و الأهم من

[1] د حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الطبعة الأولى ، مركز الاسكندرية لنشر ، 2000 ، ص 21 22.

ذلك توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم.[1]

الفرع الثالث: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية ، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع ، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك ، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق ، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي . ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي : إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية أي الحد وشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة ، أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.[2]

[1] ازويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، 2000/2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2014/2015 ص ص 6،7.

[2] حملواني محمد ، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجازئر 1970–2011** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بلقايد ، الجزائر ، 2012/2013 ، ص ص ، 58،60.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

سنقوم في هذا المبحث لدراستنا لأدوات السياسة المالية ، والتي تمكننا من معرفة النشاط المالي للدولة والآثار التي تحدثها على الاقتصاد القومي ، إذ قمنا بتقسيمه إلى ثلاث أقسام على النحو التالي .

الفرع الأول: سياسة الإيرادات العامة

أولا: تعريف الإيرادات العامة:

تعرف على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة. كما تعرف أيضا أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية ، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية [1].

وتعرف كأداة مالية على أنها :"مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[2]

أولا : الضرائب والرسوم .

I. الضرائب :

- **تعريف الضريبة :**

التعريف الأول : الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة ، أو الهيئات العامة المحلية ، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة وإنما لتمكنها من تحقيق منافع عامة .[3]

---

[1] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، (2010-2011) ، ص.20.

[2] عماري صبرينة، إلهام بن شبحة،**فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،2016_2017،ص15.

[3] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي** ،نفس المرجع، ص22.

التعريف الثاني : بأنها مبلغ من النقود يجبيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة.[1]

التعريف الثالث: "فريضة نقدية يدفعها يدفعها الفرد بشكل اجباري ونهائي للدوبة أو أحد هيئاتها العامة، ولذلك يجوز التصرف بها، وتسري عليه القواعد المتعلقة بالمعاملات في القانون الخاص.[2]

- **الآثار الاقتصادية للضرائب** :

✓ **أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك** :

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة ، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح ، و يترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع و خدمات فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان ، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.[3]

✓ **أثر السياسة الضريبية على الادخار** :

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان و بالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم ، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منهما، و كذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري . من هنا تجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف و نوع معيشة ، و الحالة الاقتصادية عموما ، و مدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة .

✓ **أثر السياسة الضريبية على الإنتاج** :

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية، 1998، ص 120.
[2] صبرين عمرون،المرجع السابق،ص16.
[3] مجدي شهاب ، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة ، 2003 ، ص 3.

ما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك و الادخار بالسلب ، و هذا من شانه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي ، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار و بالتالي الإنتاج . فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار و هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج .[1]

✓ **اثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل :**

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل و الثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة ، و يحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة ، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية و مستوى الادخار . من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع ، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية ، بمعنى تحويل الدخول .[2]

✓ **اثر السياسة الضريبية على الأسعار :**

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد ، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض و ذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول ، و يعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين ، فإن تيار الإنفاق النقدي و من ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم . أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد ، فإن تشجيع الإنفاق و خاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.[3]

II. الرسوم :

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للإفراد.

- **تعريف الرسم:**

[1] عبد الهادي النجار ، " **اقتصاديات النشاط الحكومي** " ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1982 ص 225.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ص 223

[3] سوزي علي ناشدة **الوجيز في المالية العامة في المرجع السابق**، ص 223

يعرف بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج ، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من إجراء أدائها .[1]

تعتبر من مصادر الإيرادات العامة لدولة ذات الأهمية الخاصة وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة . ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة ، حيث كان يمثل فالعصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب ويرجع ذلك إلى أن في ذلك الزمن كانت العلاقة بين الدولة ومواطنيها أشبه ما تكون علاقة تعاقدية ، حيث كانت الدولة تقدم خدمات معينة للأفراد بواسطة مرافقها الإدارية مقابل التزام الأفراد بدفع مبلغ معين في شكل رسوم يعني يفضلون اللجوء إلى الضرائب بدلا من الضرائب.

- **خصائص الرسم :**

يتميز الرسم بخصائص التالية :

1. **الصفة النقدية لرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت ومع تطور دور الدولة وماليتها صار ضروريا أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية يعني لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل . كما تنص عليه النصوص القانونية
2. **صفة الإجباري للرسم:** يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة ، ومن ثم فان الشخص يكون له حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه.
3. **صفة المقابل للرسم** : يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة.
4. **طابع المنفعة** : بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب . يعني السعي وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد ككل. [2]

ثانيا : القرض العام .

1) تعريف القرض العام:

[1] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد المالي** ، الطبعة الأولى دار الجامعية الجديدة لنشر الإسكندرية، 1999 ، ص 132 .

[2] محرزي محمد عباسى، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 135، 134،133.

- تعرف بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبعين والمعنويين سواء كانو مقيمين داخل الدولة أو خارجها وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقي لما يقتاضه عقد الاتفاق ، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإنفاق في عقد القرض.[1]
- هي الأموال التي تستقبلها الدولة من الأفراد في الظروف غير العادية التغطية نفقات غير عادية بكنفقات الحروب والاستعدادات العسكرية ، ونفقات الكوارث الطبيعية والمناخية من زلازل وبراكين موفيضانات .... الخ.[2]

2) أنواع القروض العامة:

تتنوع القروض العامة تبعا لطبيعة القرض ومصدره ومدته.

فبالنسبة لطبيعة القرض فهناك قروض اختيارية، وقروض إجبارية.

وبالنسبة لمصدر القرض فهناك قروض محلية، وقروض خارجية.

وبالنسبة لمدة القرض: فهناك قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.[3]

الفرع الثاني : سياسة الإنفاق العام.

أولا : تعريف النفقات العامة:

تعريف النفقة العامة يختلف من بلد لآخر ومن حقبة زمنية الأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع حجات عامة ومن هنا يمكن أن نخلص إلى المفهوم المبسط لنفقة العامة إن النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة[4].

ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة.[5]

ثانيا : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

---

[1] يونس أحمد البطريق وأخرون، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية الطبعة أولى ، الأسكندرية ،، 2000 ، ص 317

[2] غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ص 210.

[3] غازي عناية،**المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى دار البيارق لنشر : عمان ، الأردن .1998 ص ص 61 ، 62،63.

[4] صالح الرويلي ، **اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1988 ص ص 23 ، 25.

[5] عماري صبرينة، إلهام بن شبحة،مرجع سبق ذكره،ص12.

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة تستخدمها جميع الدول. ولاشك أن معرفة هذه الآثار ستقودنا في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويتوقف مدى تأثير الإنفاق العام على حجم الإنفاق فكلما عظم حجم الإنفاق كان تأثيره كبير.

✓ **أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي :**

الناتج القومي هو أحد صور الدخل القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة: و يمكن تقسيم الآثار إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار المباشرة في الإنفاق على المرافق الأصلية وهي الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن والقضاء والأشغال العامة. و الإنفاق على المرافق الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية و غيرها. فالإنفاق على المرافق الأصلية يعد ضروريا للإنتاج فاختلال الأمن سيؤدي حتما إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعد اطمئنانهم على أموالهم.

أما الآثار الغير مباشرة التي تعد بمثابة إفراز للآثار المترتبة على الإنفاق العام المباشر. [1]

✓ **أثر النفقات العامة على الاستهلاك :**

يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية، فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضة إذا اقتصر على الفئات المنتجة لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة** ، الطبعة الأولى وهران لنشر، الأردن، 2010 ص 177، 178، 170، 169، 168.

أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة ، مما يزيد في حجم الاستهلاك.[1]

✓ **آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار :**

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناء تستلزم فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة (كا لأزمات الاقتصادية) ولكنه أصبح منظمة وهامة في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا.[2]

✓ **أثر النفقات العامة على التشغيل :**

مما يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار المساهمة كليا أو جزئية في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية. كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل تعويض مصاريف العلاج منحة الشيخوخة...) وعليه، يقبلون على العمل أينما كان.[3]

الفرع الثالث : سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة):

أولا : تعريف الموازنة العامة:

- الموازنة العامة هي تقرير مفصل ومعتمد النفقات الدولة و إيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.
- الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج العالي للدولة السنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وهي كذلك خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة و النظرية العامة وما لتطورات الراهنة** ، الطبعة الأولى نار هومة لنشر : الجزائر ، 2010 ص85

[2] حسين مصطفي حسين، **المالية العامة** ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ص 33

[3] أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامة من المرجع السابق** ، ص ص 87،88 .

للنفقات ، والإيرادات العامة ، السنة مالية مقبلة ، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها ، وتعكس الأهداف الاقتصادية ولاجتماعية التي تتبناها الدولة.[1]

ثانيا: أثار سياسة العجز الموازني:

تنقسم أثار سياسة العجز الموازني إلى أثار ايجابية وأخرى سلبية ، ولكن ذلك يبقى متوقفا على كيفية استخدام الموارد والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، بالإضافة إلى الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسة.

- **الآثار الإيجابية:**

- إنعاش الاستثمارات، حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين منهم أن اعتماد سياسة العجز الموازني و التوسع في الإنفاق من شأنه أن يحدث ارتفاعا في مستوى الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج لاسيما في ظل اعتماد سياسة داعمة للاستهلاك، الذي يساعد على خلق استثمار إضافي نتيجة زيادة الدخول حيث تستخدم هذه الزيادة في زيادة الاستهلاك للأفراد من جهة و زيادة ادخارهم من جهة أخرى.
- تدعيم الاستهلاك بالنسبة للعائلات، لأن سياسة العجز الموازني تعني التوسع في الإنفاق مما يساعد على زيادة الاستهلاك عن طريق ارتفاع الدخل المتاح و كذلك تدعيم الأسعار أو تقديم الدولة الإعانات سواء كانت نقدية أو مادية.

- **الآثار السلبية**

- **أثر الإزاحة** : يعبر عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العامة حيث وفي الحد من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب أو بفعل زيادة حاجيات الدولة إلى تمويل تدخلاتها العمومية، تسبب زيادة العجز الموازني زيادة في الأنشطة مما يجعل الأعوان الاقتصاديين في حاجة إلى وسائل الدفع للقيام بمعاملاتهم ، و إذا لم تكن هناك زيادة في عرض النقود فإن ذلك يؤدي إلى خلق ضغط على طلب النقود يجعل أسعار الفائدة في ارتفاع مستمر و هدا يؤثر سلبا على الاستثمار او هنا يمكن القول أن اعتماد سياسة العجز الموازني و زيادة التدخلات العمومية في مجال الاستثمار يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص.

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 4 .

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** لتوضيح أثر سياسة العجز الموازني على وضعية ميزان المدفوعات لابد من توضيح العلاقة بين عجز الميزانية و العجز في ميزان المدفوعات و يمكن إظهار ذلك من خلال معادلتي الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق وكذلك من وجهة استخدامات الدخل.[1]

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المفكرين الاقتصاديين، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي ومحدداته

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك تعاريف عدة للنمو الاقتصادي نذكر أهمها في ما يلي:

- ✓ أن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.[2]
- ✓ النمو الاقتصادي هي النتيجة المركبة التطور خلال فترة طويلة ، يتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد ، فالنمو بهذا المعنى يعتبر الهدف النهائي لكل اقتصاد أي كانت طبيعته.[3]
- ✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[4]

ويمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، ويعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقيه.

من هذه التعاريف تستخلص الخصائص التالية:

1. يجب أن يترتب على الزيادة في الشكل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

---

[1] عبد المجيد فدي ، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره ص ص 206 -208.

[2] خيالي خيرة، دور **الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قاصدي المدية مرباح ، ورقلة ، 2016 ،ص45

[3] عبد الله الصعيدي، ،**الادخار والنمو الاقتصادي** . دار النهضة الجديدة ، القاهرة ، 1999 ص 4

[4] محمد مليك، **نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993_2015)**،اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص:علوم تجارية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر،2018/2017ص34.

2. لن تكون الزيادة في شكل الفرد حقيقية ، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم.
3. يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.[1]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادية النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن.

الفرع الثاني : محددات النمو الاقتصادية

أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية

تستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل التدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد=الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن النخل الحقيقي لا يتغير ، لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار ، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1) مقدار الوقت المبذول في العمل
2) كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج
3) نسبة التعليم ، المستوى الصحي ، والمهارة الفنية للعمال
4) درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل،[2]

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وتمره الاقتصادي على كمية وتوعية موارده الطبيعية كخصوبة التربة ، وفرة المعادن، المياه الغابات وغيرها ، حيث أن استلال الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

---

[1] اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية النشر والتوزيع ، 2013 ،ص 14

[2] فتيحة بنابي السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية جمعية بومرداس، 2005، ص118

[3] عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة التجربة الصينية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،كلية بغداد،العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 ص 363

ثالثا : تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ، طرق المواصلات ، الجسور ، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.[1]

رابعا : معدل التقدم التقني،

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بان أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[2]

خامسا:عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت سياسة اجتماعية وثقافية أو اقتصادية أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني التثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.[3]

سادسا: التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه " Adam Smith " في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج ، وبتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومؤشراته:

الفرع الأول : عناصر النمو الاقتصادي:

تشمل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل، تراكم رأس المال،و التقدم التقني.

أولا : العمل:

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجه عصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه ، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمل أو ساعات العمل.

ثانيا : تراكم رأس المال

[1] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي،ط1، منشورات الحياة، الجزائر ، 2009 ،ص 419

[2] فتيحةبنابي،مرجع سبق ذكره،ص9.

[3] محمد مليك،المرجع السابق،ص38.

يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من التدخل الحالي استثماره مستقلا حتى يتم توسيع الإنتاج ، فهو يتمثل بتلك الاستثمارات أو كل مؤشر أخر يشرح مستوي ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقي، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار أي مجمل مالا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

ثالثا: التقدم التقني

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو طبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج أقل ،حل مشكل الاختناقات التي تحد من إنتاج السلع الجديدة أو من نوعية أحسن فالتقدم التقي هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس النمو الاقتصادي:

أولا : الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية، وليس بالقيمة النقدية وذلك لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي.[1]

ثانيا متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

ويقصد به ان النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد ويسبب ذلك يعود إلى أنه اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابت.[2]

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي:

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي:

[1] خضار فتيحة،**حبيبة شريفي،التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005_2019**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2019 /2020، ص38.

[2] الهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط1 ،القاهرة ، 2013 ،ص 58.59

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

أولا : نظرية النمو الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها ، إلا أن أرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو ، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني ، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:[1]

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي: حيث أن التزايد في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وبالتالي تخفيض تكوين رأس المال
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المناقسة لزيادة التراكم الرأسمالي .
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسة المواتية النمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ، ومؤسسات تمويلية منظمة ، ونظام شرعي قانوني ، وأوضاع اجتماعية مناسبة ، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته

ما يمكن استخلاصه ان الاقتصاديون الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو ، حيث أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

ثانيا : نظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر الكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات كل من الفريد مارشال ، وكلارك ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث كود اقتصادي ، وتتمثل أهم أفكار هذه المدرسة فيما يلي[2]:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية

[1] دريسي لبنى، حفاف منى،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2015)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة،الجزائر،2017/2016،ص

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 ، جامعة الملك عبد العزيز ، عدد ، 2017 ، ص ص 34,35.

- بالنسبة العنصر العمل تجد أن النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات و يزيد الإنتاج ، ويتحقق النمو الاقتصادي.
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية.

ثالثا: نظرية النمو الكينزية

قدم جون مينادر كينز نظرية جديدة من العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، ويعد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي، أعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دور أكبر في الاقتصاد القومي، وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ولم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي ، وقام منظري النظرية الكينزية وهم هارود ودومار وقد اهتما بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن النموذج الكيزي المبسط يحافظ على مستوى معين من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على مستوى ثابت ، فإذا ارتفع الاستثمار فإن الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار.

الفرع الثاني: نماذج النمو الاقتصادي:

عملت نماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو المحققة بين الدول ومن بينها نجد:

أولا: نموذج هارود ودومار Harrod – Domar) :

يستند هذا النموذج إلى التحليل الكينزي وعلى تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:[1]

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن.
- تساوي وثبات الميل الحي للإخار مع الميل المتوسط للإدخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.

[1] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 74

- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد يتحدد بمستوى الإدخار الكلي

ثانيا: نموذج " سولو – سوان "

لقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 على بعد جديد، بفضل أبحاث روبرت سولو Robert Solow في كتابه: " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي " ، حيث حاول تفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم ، ومعرفة أسباب الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة فيه حيث يقوم هذا النموذج على جملة من الفرضيات كما يلي:[1]

- الاقتصاد مغلق ، ومنه الدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الإدخار، أي $S = I = SY$.
- الاقتصاد مكون من قطاع العائلات وقطاع المؤسسات ، ويتم في هذا الاقتصاد إنتاج منتج مركب واحد ، أما المنافسة الكاملة فتسود جميعا أسواقه.
- على عكس نموذج هاروت ودومار فإن نموذج سولو يعتمد على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، خاصة العمل ورأس المال ، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $K \mid L$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة (أي عندما ينمو السكان بالمعدل العملn فإن عرض العمل Lهو الأخر ينمو بنفس المعدلn)
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور ، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما
- ثبات اهتلاك رأس المال بنسبة ثابتة.

[1] **دريسي لبنى، حفاف منى**،.مرجع سبق ذكره ،ص31.

خلاصة الفصل:

تعد السياسة المالية من إحدى الأدوات السياسية الاقتصادية و المتمثلة في استخدام الدولة للإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة و التحقيق أهداف اقتصادية معينة، فتختلف السياسة في البلدان المتقدمة و البلدان النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي. كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل لأدم سميث، ومنهم من رده لأرباح الرأسماليين (ريكاردو)، في حين اهتم نموذج هارولد دومار بالإحلال بين رأس المال و العمل و اعتبر أن الإستثمار هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ، وهي سياسة مالية تنظم عمل النفقات العامة والإيرادات العامة باعتبارها أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ، وكيفية تأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر (2000 ـ2017).

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2000_2017).

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر (2000-2017)

ازدادت أهمية دراسة مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر من خلال توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إلى كونها تستعمل في تحقيق الأهداف إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2017)

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة في الجزائر

النفقات العمومية في النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها طبقا للتشريع والتراتيب السارية.[1]

وقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات حسب المادة 23 من القانون رقم 84_17 المؤرخ في 07_07_1984 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1. **نفقات التسيير**: عرفت بأنها تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وحسب المادة 24 من القانون 84_17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:[2]

- أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات : يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات:
- تخصيصات السلطة العامة: يحتوي هذا الباب على نفقات التسيير للمؤسسات العمومية السياسية وغيرها وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح: تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير بالموظفين والمعدات
- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تتقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي

2. **نفقات التجهيز**: في نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية ، الإدارية والاجتماعية، تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب المخطط الإنمائي السنوي وتصنف إلى ثلاث أبواب[3]:

– الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

[1] المادة 23 من القانون17-84 1304 الموزع في 1984/07/07 المتعلق بقوانين.

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق،2014،ص07-08

[3]

- إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017)

جدول رقم (01) مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز وتغير نسبهم الى اجمالي النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير النفقات العامة %	نفقات التجهيز النفقات العامة %
2000	1178,1	856,1	321,9	72,67	27,32
2001	1321,2	963,6	357,3	72,95	27.06
2002	1550,7	1097,8	452,8	69,44	28,65
2003	1639,26	1122,7	516,5	66,43	33,86
2004	1888,7	1250,9	638,03	66,13	33,77
2005	2052,3	1245,2	806,8	60,67	39,32
2006	2453,01	1437,8	105,1	58,62	41,39
2007	31086.6	1674,3	1434,6	54,08	45,91
2008	4191,05	2217.7	1973,2	52,91	46,43
2009	4264,3	2300,2	1946,3	54,17	45.83
2010	4466.94	2659,7	1807,8	59,53	40,48
2011	5731,1	3797,4	1934,5	66,25	33,75
2012	7169,9	4935,9	2234.1	68.84	31.17
2013	60243,2	4131,5	1892,5	68,58	31,41
2014	6995,7	4494,5	2501,4	64,24	35,75
2015	7656,3	4617,1	3039,3	60,3	39,69
2016	7297,5	4585,7	2711,4	62,83	37,16

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

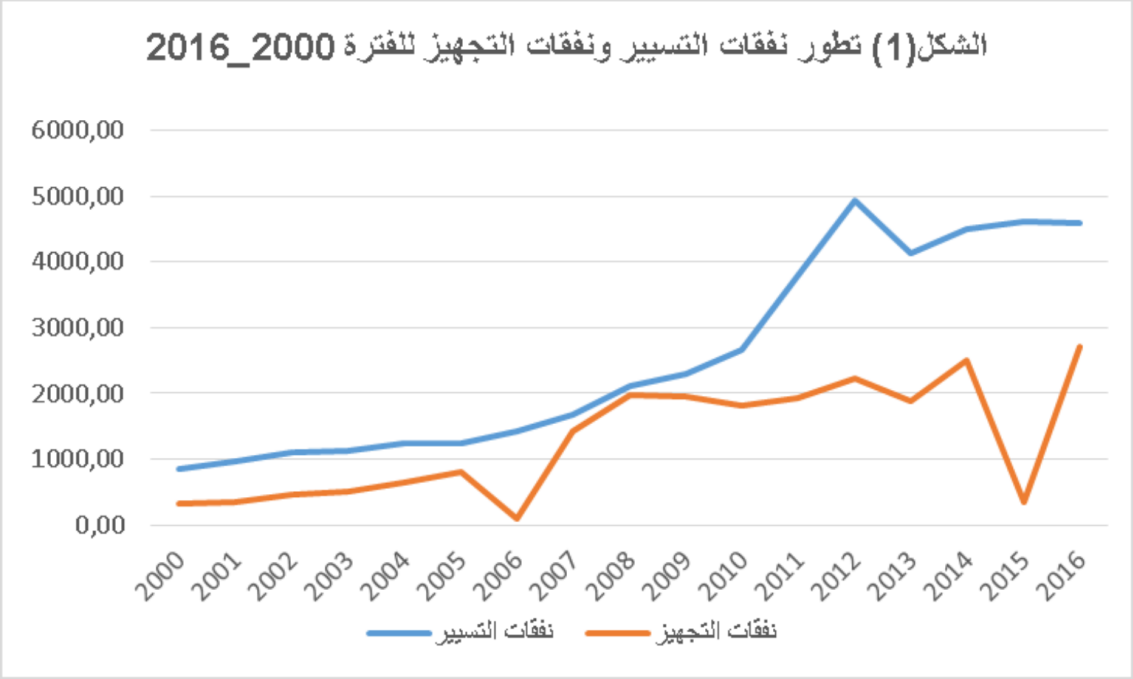

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (1) وباستخدام برنامج exel

من خلال النتائج الجدول رقم (1) والشكل رقم (01) نلاحظ أن النفقات العامة تتزايد بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى.

حيث في سنة 2000 الإنفاق العام قفز من 1178,1 مليار دج إلى 1888,9 مليار سنة 2016 ، وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاض سنة 1998 ومن سنة 2000 إلى 2003 ارتفعت نفقات التسيير من 963.6 مليار دج إلى 112.76 مليار دج وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور ب 52 مليار دج سنة 2003، ومن جهة أخرى بلغت نفقات التجهيز 321,92 مليار دج سنة 2000 الى أن تلقت 516,5 مليار دج سنة 2003 ، مقارنة بسنة 2002 ، وارتفعت في سنة 2005 ب806 وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 _2009) ويعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16 %. ومن سنة 2008 إلى 2012 ارتفعت نفقات التسيير لتبلغ 3797.2 في سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التحويلات الجارية ، وفي المقابل تأكد الاتجاه التصاعدي لنفقات التجهيز مرة أخرى. وفي سنة 2014 فيما تطبق الجزائر إجراءات تقشفية ردا على تراجع العائدات المرتبطة بالقطاع على النفط قد شهدت هذه المرحلة تراجعا في وتيرة الإنفاق العام بسبب السياسة التقشفية حيث بلغ الإنفاق العالم سنة 2014 حوالي 6995,7 مليار دج ليشهد تراجعا في 2016. 2015

الفرع الثالث: تطور إجمالي النفقات العامة للفترة 2000–2017.

جدول رقم (2) تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2017)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	إجمالي النفقات العامة
2000	1178,1
2001	1321,2
2002	1550,7
2003	1639,26
2004	1888,7
2005	2052,3
2006	2453,01
2007	31086.6
2008	4191,05
2009	4264,3
2010	4466.94
2011	5731,1
2012	7169,9
2013	60243,2
2014	6995,7
2015	7656,3
2016	7297,5
2017	7389,3

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الشكل (02): تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2017)

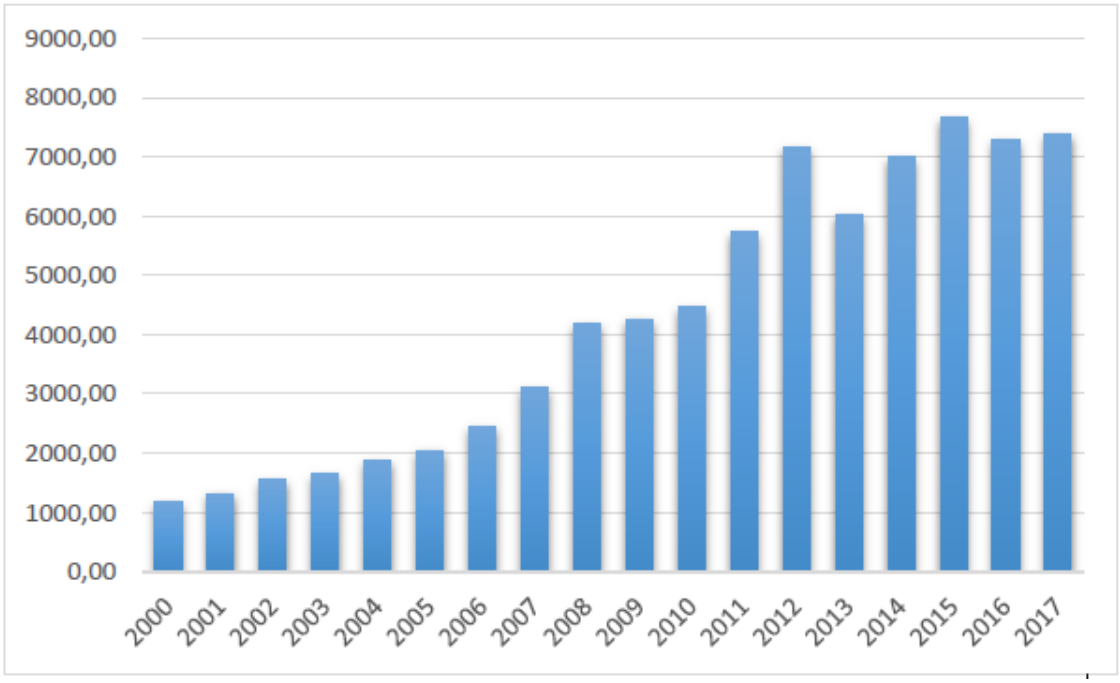

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (2) وباستخدام برنامج exel

من الجدول والشكل رقم (2) نلاحظ زيادة النفقات العامة من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 4246,3 مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ومن سنة (2010-2017) تبين وجود زيادة طفيفة ، فمن سنة 2009 إلى 2010 ارتفعت النفقات العامة من 12643 مليار دينار سنة 2009 إلى 4466,9 مليون دينار سنة 2010 أي بنسبة 1.31 % وهذا راجع إلى أزمة 2008. أما من سنة 2012 إلى 2014 انخفضت النفقات العامة ، لترجع وتحسن من سنة 2015 لتصل إلى حوالي 7389.3 مليار دينار سنة 2017.

المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة في الجزائر:

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر كما يلي:

- مداخل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوات.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهيئات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتنسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة.
- مختلف حواصل الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية المرخص بها قانونا
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسند لها الدولة

بتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين : الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية:

1. **الإيرادات الإجبارية:** تتكون من مجموعة الاقتطاعات التي تصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل وفي المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.
2. **الإيرادات الاختيارية:** يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول (03) مسار تطور الجباية العادية والجباية البترولية و تغير نسبهم إلى الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر للفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الايرادات العامة الإجمالية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الجباية العادية الايرادات العامة الاجمالية %	الجباية البترولية الايرادات العامة الاجمالية %
2000	1578,1	349,5	1173,2	22,14	74,34
2001	1505,5	398,2	956,3	26,44	63,52
2002	1603,1	482,9	942,9	30,11	58,81
2003	1974,2	524,9	1284,4	26,58	65,07
2004	2229,8	580,4	1485,6	26,06	66,65
2005	3082,9	640,5	2267,9	20,78	73,56
2006	3639,9	720,9	2714	19,9	74,56
2007	3639,9	766,8	27111,8	20,77	73,53
2008	5190,5	956,5	17154	18,6	33,04
2009	3676	1146,6	1927	31,2	52,42
2010	4392,9	1297,9	1501,9	29,5	34,28

26,41	26,4	1529,4	1527,1	5790,1	2011
23,69	31,3	1519,04	1984,3	6411,3	2012
27,12	34,1	1615,9	2018,5	5957,5	2013
33,76	40,9	1577,7	2091,4	5738,3	2014
33,76	46,7	1722.9	2354,7	5103,1	2015
32,92	48,6	1682,6	2482,2	5110,1	2016

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الشكل(03):تطور الجباية العادية والجباية البترولية

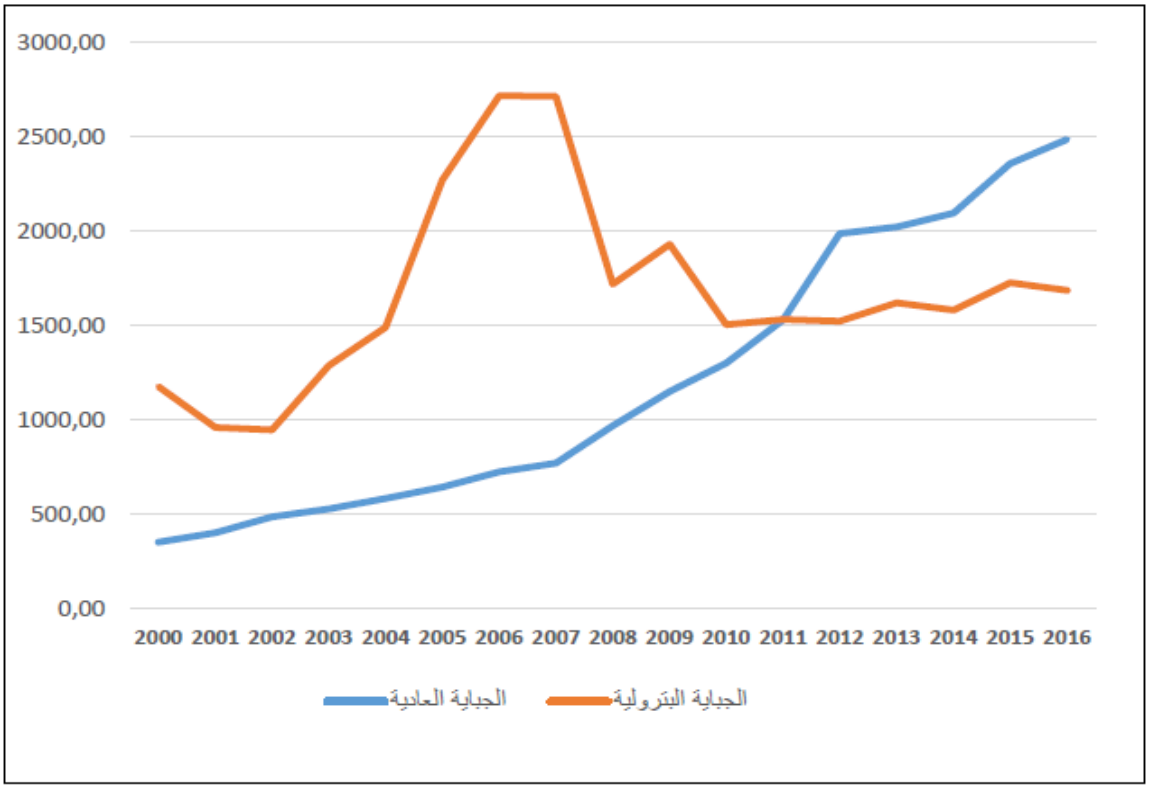

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (3) وباستخدام برنامج excl

من خلال دراسة تطور الإيرادات العادية والبترولية خلال الفترة 2000 إلى 2017 يبين لنا بان حصة الجباية البترولية في مجمل الإيرادات الكلية أخذت النصاب الأكبر في معظم سنوات الدراسة. إذ أنها انتقلت 1173.3 مليار دج سنة 2000 إلى 2711,8 سنة 2007، في حين نلاحظ تذبذب وتراجع مساهمة

الجباية العادية في إجمالي الإيرادات حيث انتقلت من 349,5 مليار دج سنة 2000 الى 766,7 سنة 2007،لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة.

باستثناء سنة 2008 أين شهدت الجباية البترولية انخفاض في المساهمة حيث انتقلت من 2711.8 مليار دج إلى 1715,4 مليار دج وتلك راجع إلى تدهور أسعار البترول، بينما الفصل الثتي تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي للجزائر خلال سنوات 2009-2010 رجعت المساهمة من جديد للارتفاع نظرا لتحسين أسعار برميل النفط والملاحظة من جهة انه في سنوات 2011-2016 عرفت الجباية العادية معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالجباية البترولية وذلك راجع للإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة لمحاربة التهرب الضريبي، وتحسين أوضاع بيئة الأعمال وترقية الاستثمار معا سمح للمؤسسات بدفع مبالغ كبيرة من الضرائب .

الفرع الثالث: تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر.

جدول رقم (04) تطور إجمالي الإيرادات العامة (2000–2017)

السنوات	تطور الإيرادات العامة
2000	1578,1
2001	1505,5
2002	1603,1
2003	1974,2
2004	2229,8
2005	3082,9
2006	3639,9
2007	3639,9
2008	5190,5
2009	3676
2010	4392,9
2011	5790,1
2012	6411,3
2013	5957,5

2014	5738,3
2015	5103,1
2016	5110,1
2017	6182,8

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الشكل(04): تطور إجمالي الإيرادات العامة (2000–2017)

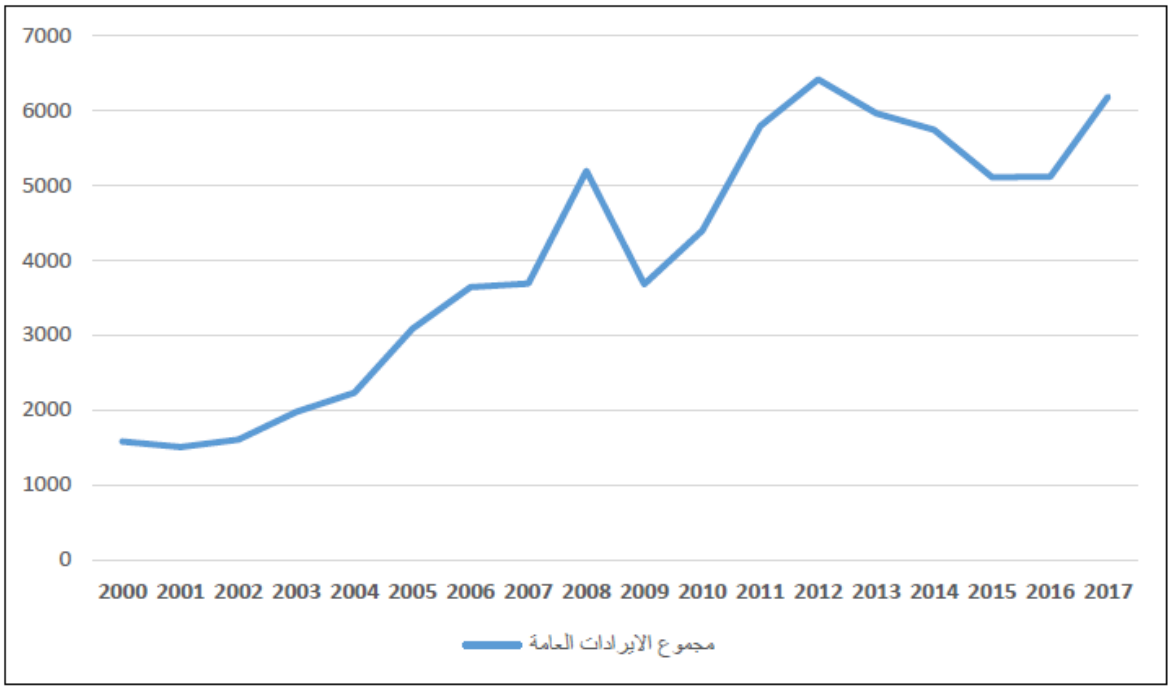

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (4) وباستخدام برنامج excl

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة بلغت 1578.16 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 3687,9 مليار دينار سنة 2007، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية.

وفي سنة 2008 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا قدر ب 5، 5190 مليار دينار مقابل 36789 مليار دينار سنة 2007 أي ارتفعت بنسبة 40.75 % تقريبا بينما بقيت راكدة سنة 2009 ، وقد نتج عن هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة مستوى 6411,3 مليار دينار مقابل 5790,1مليار دولار سنة 2011 أي ارتفاع قدره 10.7 % ، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية أما في سنة 2015 بلغت الإيرادات العامة مستوى 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار

دينار في 2014 أي بانخفاض قدره 635,3 مليار دينار ويعود سبب الانخفاض المعتبر في الجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات.

وأخيرا في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182,8 مليار دينا مقابل 5110,1 مليار دينار سنة 2016، أي بارتفاع يقارب 21 % نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات.

المطلب الثالث : واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر(2000.2017)

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين ، جانب النفقات العامة ، وجانب الإيرادات العامة.

الفرع الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر

جدول (05): تطور الميزانية العامة للجزائر (2000-2017)

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	إجمالي رصيد الموازنة
2000	1578,1	1178,1	400,5
2001	1505,5	1321,2	184,5
2002	1603,1	1550,7	52,5
2003	1974,2	1639,26	335,1
2004	2229,8	1888,7	340,9
2005	3082,9	2052,3	1030,8
2006	3639,9	2453,01	1186,9
2007	3639,9	31086.6	579,3
2008	5190,5	4191,05	998,5
2009	3676	4264,3	-570,3
2010	4392,9	4466.94	-74
2011	5790,1	5731,1	-63,5
2012	6411,3	7169,9	758,6
2013	5957,5	60243,2	-66,6

2014	5738,3	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5110,1	7297,5	-2187,4
2017	6182,8	7389,3	-1206,5

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الشكل (05): تطور الميزانية العامة للجزائر (2000-2017)

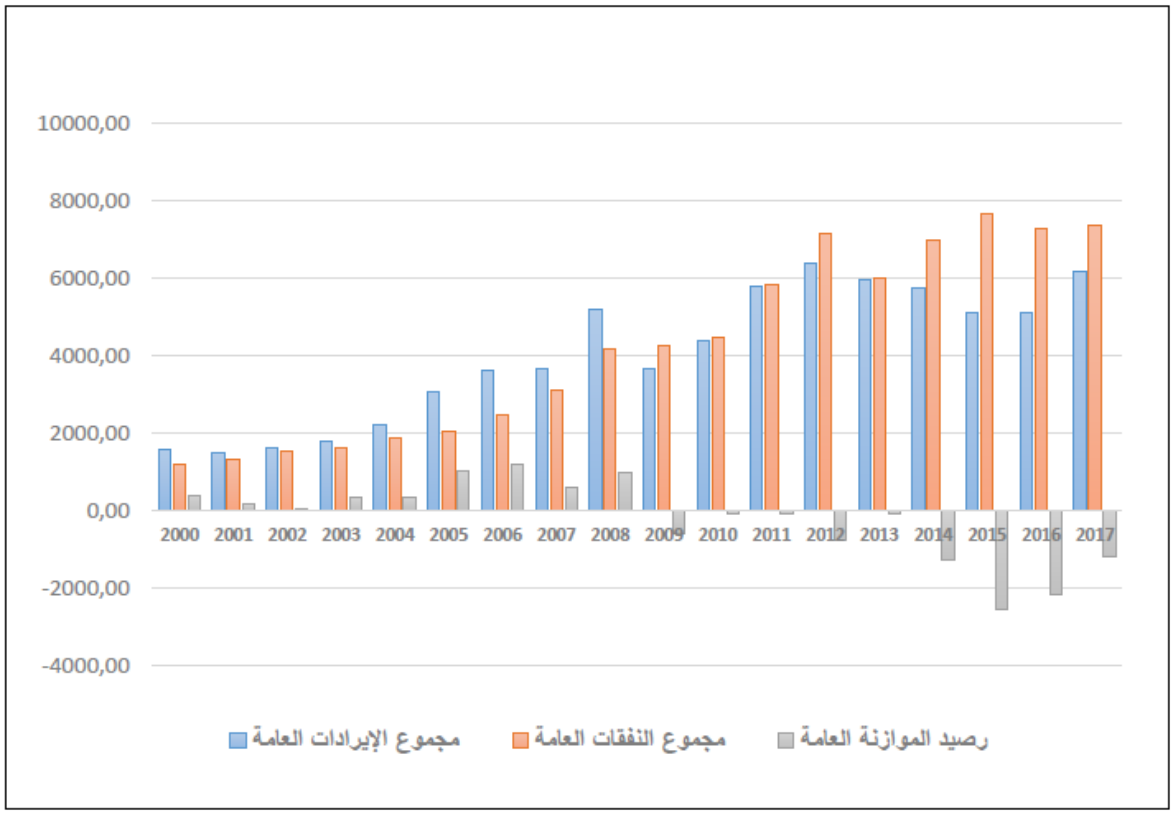

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (5) وباستخدام برنامج excl

من خلال تحليل معطيات الجدول يلاحظ أن ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من سنة 2000 إلى 2008 حيث قدر ب 998,5 مليار دج سنة 2018.

ومن سنة 2009 الى 2017 سجلت عجز هيكلي يعود أسبابه إلى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية.

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2000_2017).

خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام في الجزائر و أثر السياسة المالية عليها.

المطلب الأول :تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2000_2017)

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا خلال السنوات المنصرمة وهذا راجع إلى التطورات الاقتصادية العالمية فتعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة ، لذا ارتبط النمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نموا متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك اشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام ، وتدهور الوضع الأمني.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 – 2017)

الجدول (06) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 – 2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو%	**2,24**	**4,6**	**5,6**	**7,2**	**4,3**	**5,9**	**1,7**	**3,4**	**2**
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل النمو%	**1,6**	**3,6**	**2,8**	**3,3**	**2,8**	**3,8**	**3,9**	**3,6**	**2,9**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010.2017) عن الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الشكل (06): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في(2000 – 2017)

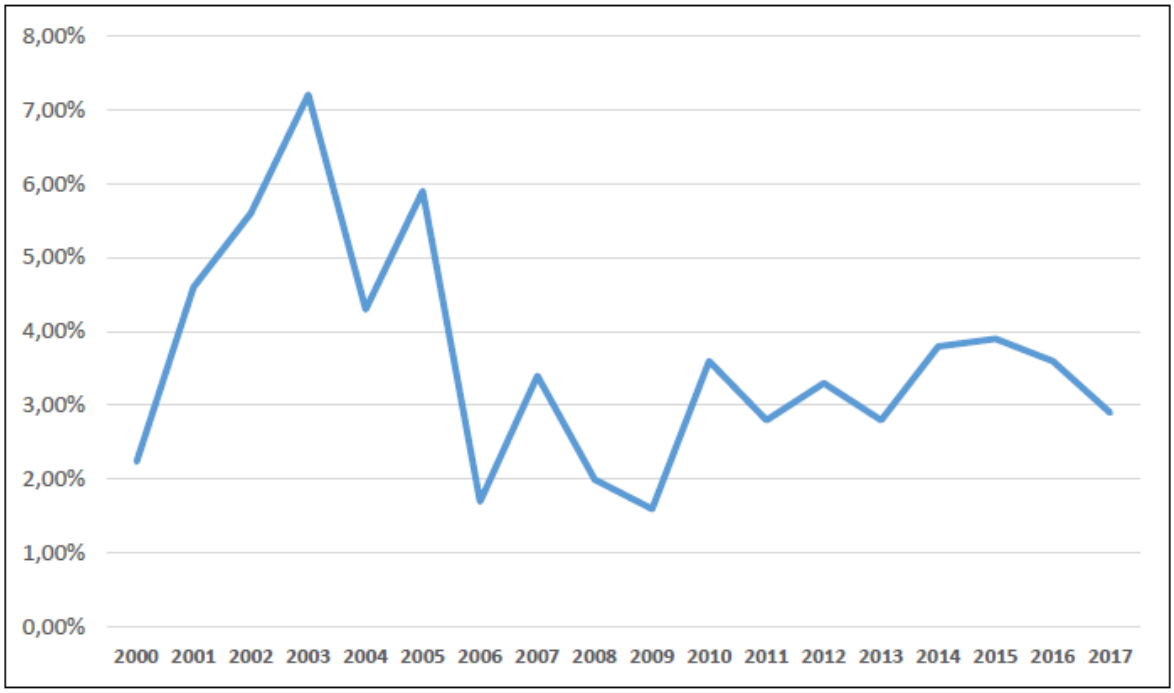

من إعداد الطالبين باستخدام معطيات الجدول (6) وباستخدام برنامج excl

من الجدول والمنحني نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري سجل نموا قويا من بداية 2000 إلى 2005 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط ومن سنة 2006 إلى 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع إلى التغيرات الخاصة في أسعار البترول. أما بالنسبة لسنة 2012 إلى 2015 عرفت نسبة النمو الاقتصادي (33 %) وهذا الارتفاع الطفيف راجع لتأثره بقطاع المحروقات، ثم عادت نسبة الإنخفاض مرة أخرى ستة 2013، وارتفاعها من سنة 2014 إلى سنة 2015 ، ثم رجعت بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى سنة 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط،

المطلب الثاني: انعكاسات أدوات السياسة المالية على الناتج الداخلي الخام

الفرع الأول: انعكاسات النفقات العامة على الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2017)

انتهجت حكومة الجزائر سياسة الإنفاق العام من أجل الدفع بالعجلة التنموية والرفع من الاقتصاد الوطني، ومن هنا سوف نسعى إلى محاولة معرفة أثر النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام:

الجدول (07): تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
				الناتج الداخلي الإجمالي %		
2000	1178,1	856,1	321,9	28,57	20,76	7,81
2001	1321,2	963,6	357,3	31,25	22,8	8,45
2002	1550,7	1097,8	452,8	34,29	24,27	10,01
2003	1639,26	1122,7	516,5	31,21	21,38	9,83
2004	1888,7	1250,9	638,03	30,72	20,34	10,38
2005	2052,3	1245,2	806,8	27,14	16,47	10,67
2006	2453,01	1437,8	105,1	28,85	16,91	11,94
2007	31086.6	1674,3	1434,6	33,24	17,9	15,34
2008	4191,05	2217.7	1973,2	37,95	20,08	17,87
2009	4264,3	2300,2	1946,3	42,6	23,07	19,53
2010	4466.94	2659,7	1807,8	37,25	22,17	15,08
2011	5731,1	3797,4	1934,5	39,48	26,15	13,32
2012	7169,9	4935,9	2234.1	45,26	31,16	14,1
2013	60243,2	4131,5	1892,5	44,66	32,25	14,67
2014	6995,7	4494,5	2501,4	45,9	31,67	14,62
2015	7656,3	4617,1	3039,3	43,87	31,75	14,86
2016	7297,5	4585,7	2711,4	43,69	27,45	16,23

من إعداد الطالبين وبالاعتماد على بيانات الجدول (01) و

الجزائر بالأرقام 2000-2013، http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع2021/4/16

Rapport 2012-2017,http://www.bankof.ageria.dz

ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل (07) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الاجمالي

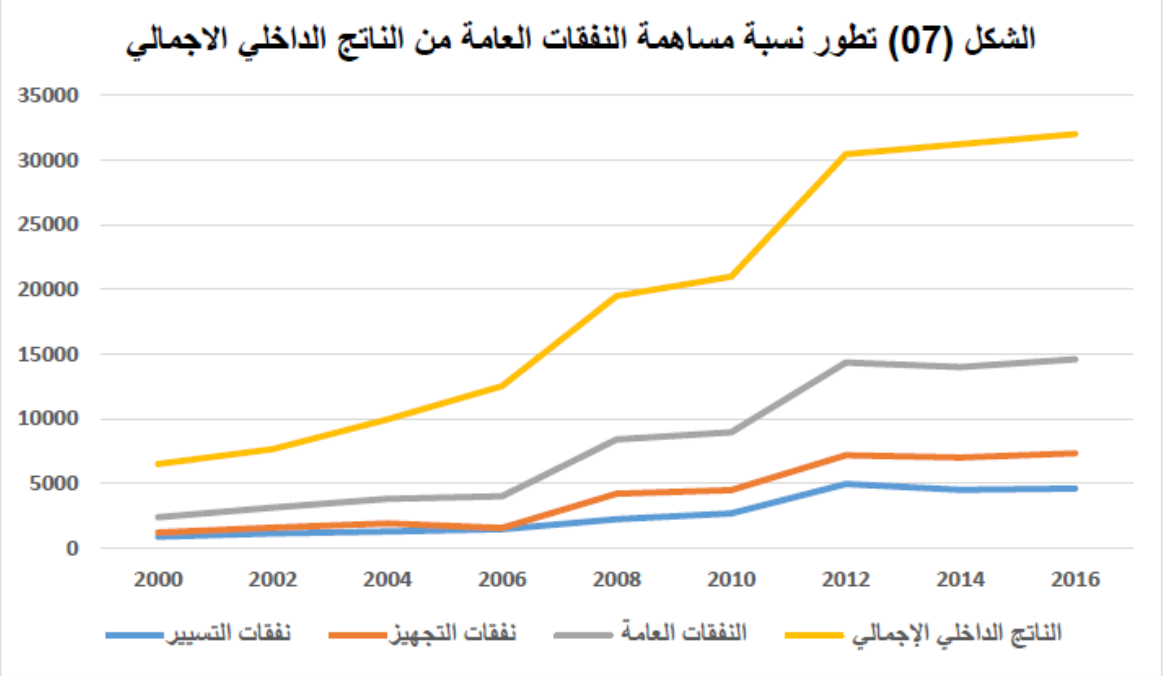

من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(07)وباستخدام برنامج EXCL

من خلال قيم الجدول (7) وشكل البياني (7)، نلاحظ أن النفقات العامة للميزانية سنة 2000 قدرت ب 117812 مليار دينار وهي تمثل نسبة (28,57 %) من إجمالي الناتج الداخلي، أما في سنة 2001 فنلاحظ أن نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت بنسبة 3125 % ، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير والتجهيز على أساس أن حصتها ارتقت إلى 22.80 % نتيجة لارتفاع الأجور والمعاشات وهذا راجع لرفع الأجر القاعدي للموظفين. أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت بحوالي 8.45 % من إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تضمنه قانون المالية 2001.

وفي سنة 2003 قدرت النفقات العامة للميزانية ب27، 1639 مليار دينار حيث تمثل هذه النفقات 21، 31% من الناتج الإجمالي أما بالنسبة لسنة 2005 إلى 2009 سجلت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي زيادة أي من 10.67 % سنة 2005 إلى 1953 % سنة 2009. ويرجع ذلك إلى الارتفاع في التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين، في حين بلغت نفقات الميزانية العامة مستوية من جهة أخرى عرفت نفقات التجهيز زيادة سنة 2012 بنسبة 14,10 % بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن ومن سنة 2014 إلى 2017 طبقت الجزائر إجراءات تقشفية ردا على تراجع العائدات مرتبطة بقطاع النفط.

الفرع الثاني: تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي:

إن إصلاح النظام الضريبي الجزائري لسنة 1929 جاء لمعالجة الانخفاض الحاد في فرادات الميزانية الدولة ، والذي يسبب في تراجع معدلات الناتج الداخلي الخام ، ومن هنا سوف نحاول معرفة أثر الإيرادات العامة على الناتج الداخلي الإجمالي:

الجدول رقم (08) تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي: (2000-2017)

السنوات	الايرادات العامة الإجمالية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية
		الناتج الداخلي الخام %			
2000	1578,1	349,5	1173,2	22,14	74,34
2001	1505,5	398,2	956,3	26,44	63,52
2002	1603,1	482,8	942,9	30,11	58,81
2003	1974,2	524,9	1284,4	26,58	65,07
2004	2229,8	580,4	1485,6	26,02	66,62
2005	3082,9	640,4	2267,8	20,77	73,56
2006	3639,9	720,8	2714	19,8	74,56
2007	3639,9	766,7	2711,8	20,78	73,53
2008	5190,5	965,2	17154	18,6	33,04
2009	3676	1146,6	1927	31,2	52,42
2010	4392,9	1297,9	1501,7	29,5	34,28
2011	5790,1	1527,1	1529,4	26,4	26,41
2012	6411,3	1984,3	1519,04	31,1	23,69
2013	5957,5	2018,5	1615,9	34,1	27,12
2014	5738,3	2091,4	1577,7	40,9	33,76
2015	5103,1	2354,7	1722,9	46,7	33,76
2016	5110,1	2482,2	1682,6	48,6	32,92

من إعداد الطالبين وبالاعتماد على بيانات الجدول (03) و

الجزائر بالأرقام 2000-2013، http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع2021/4/16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مجموع الإيرادات العامة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2000 بلغت 38,27 % ، حيث انتقلت من 38,27 % إلى 46,80 % سنة 2008 ، وهذا راجع إلى هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي أما من سنة 2018 بدأت نسبة الإيرادات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي بالتراجع إلى أن شهدت نسبة 29.35 % سنة 2017 وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول.

الفرع الثالث: علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي

عجز الميزانية: هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإرادات،

ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي:

الجدول (09) علاقة رصيد الموازنة بالناتج الدالي الإجمالي

الوحدة : مليار دينار.

السنوات	مجموع الإيرادات	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الإجمالي	رصيد الموازنة / الناتج الداخلي الخام%
2000	1578,1	1178,1	400,5	4123,5	9,71
2001	1505,5	1321,2	184,5	4227,1	4,36
2002	1603,1	1550,7	52,5	4522,8	1,16
2003	1974,2	1639,26	335,1	5252,3	6,76
2004	2229,8	1888,7	340,9	6150,4	5,54
2005	3082,9	2052,3	1030,8	7562	13,63
2006	3639,9	2453,01	1186,9	8514,8	13,93
2007	3639,9	31086.6	579,3	9366,6	6,18
2008	5190,5	4191,05	998,5	11090	9,1
2009	3676	4264,3	−570,3	10034,3	−5,68
2010	4392,9	4466.94	−74	12049,4	−1
2011	5790,1	5731,1	−63,5	14588,5	−1,6
2012	6411,3	7169,9	758,6	16115,5	−4,7
2013	5957,5	60243,2	−66,6	16569,2	−0,4

2014	5738,3	6995,7	-1257,3	17235,6	-7,29
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	16702,1	-1528
2016	5110,1	7297,5	-2187,4	17406,8	-12,56
2017	6182,8	7389,3	-1206,5	18906,6	-6,38

من خلال الجدول نلاحظ مع تطور الإيرادات المالية للميزانية العامة أصبح رصيد الميزانية يصل تسمية معتبرة من الناتج الداخلي الإجمالي، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة تحيل قاض في الرصيد بمقدار 400,5 مليار دينار والذي يمثل 9,71 % من إجمالي الناتج الداخلي، وعموما يمكن القول أن هذه النسبة ترتفع وتخفض على حسب ارتفاع القائم في الموازنة العامة للدولة ، فتلاحظ أن هذه النسبة غير مستقرة بسبب عدم استقرار الإيرادات من الحماية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية 6,76 % وارتفعت بشكل كبير حيث وصلت إلى 13.93 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006 ، وبعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية أصبحت هذه النسبة عالية من 2009 إلى 2017 حيث قدرت في 2009 نسيتها المالية 5,86 % من إجمالي الناتج الداخلي إلى أن تصل إلى عجز قدره 1206,5 مليار دينار أي 6,3 من إجمالي الناتج الداخلي، وهو ما يدل على أن هذا الاعتماد يكاد يكون مطلقا وذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة تبعد الموازنة العامة للدولة من الهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي فعدم وجود قطاعات إنتاجية قوية تبقي الموازنة العامة في الجزائر على حافظة الأزمة في كل لحظة رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة.

اعتماد الميزانية العامة على الحماية البترولية التمويل العجز وهي إيرادات غير عادية بالنضر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تم سعر البرميل من اللقط والتي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017 ، من خلال الاعتماد على بيانات والخاصة بحالة الجزائر، وقد تم التوصل أن للسياسة المالية أثر على النمو الاقتصادي وان الجزائر اعتمت بشكل كلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، وهذه الخصائص في أثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي جعلته مرهونا بمتغير خارجي يشمل أساسا في أسعار النفط إما بالنسبة إلى توازن الميزانية العامة في الجزائر نجد أن الضعف الهيكلي في الموازنة العامة يتمثل أساسيا في تنبت الإيرادات العامة التي تعتمد على عائدات الجباية البترولية التمويل العجز، وصعوبة التحكم في النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد سنة ولذا فقد عملت السلطات العمومية على إنشاء صندوق ضبط الموارد بالإضافة إلى ضبط النفقات وتخفيض الدين العمومي ، لتتحكم في عجز الميزانية العامة المحددة بقانون.

الخاتمـة العامـة

الخاتمة العامـة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدي تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال فصلين:

الفصل الأول تم فيه تناول الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي التي تحدثنا فيه عن مختلف مفاهيم السياسة المالية واهم أدواتها، والنمو الاقتصادي واهم محدداته ومقاييسة.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017)، وكانت نتائج هذه الاختبارات مقبولة حيث فسرت جانب من جوانب مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي النتائج:

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا والتي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختبارا للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

- ✓ تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية للدولة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير والتخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع التضخم، ارتفاع سعر الفائدة ومن جهة الاستثمار، وبهذا تصبح مصدرا للعقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ ان للسياسة المالية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية المعاصرة وقد شهدت تطورات جوهرية أصبحت أداة الدولة للتوجه والاشراف الاقتصادي، وذلك بفضل الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة.
- ✓ تعد النفقات العامة من أدوات السياسة المالية، ولها علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.
- ✓ تؤثر لسياسة المالية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي بحيث أن الإيرادات العامة والنفقات العامة لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الإجمالي وهذا ما يدل على أن الإيرادات العامة من شانها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

بعد أن تطرقنا إلى النتائج تأتي اختبار الفرضيات كما يلي:

- ✓ أثبتت الدراسة أن السياسة المالية تعد من أهم السياسات لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا، إذ تلعب هذه السياسة دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي.
- ✓ تم التأكد من صحة الفرضية القائلة: أن النفقات العامة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- ✓ وتم التأكد أن تأثير السياسة المالية على الناتج الداخلي الإجمالي كان بين سياسة توسعية وأخرى انكماشية

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية بتحقيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص.
- ✓ ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه، باعتباره غير منتج خاصة في الأجل القصير، ولما له من أثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث تضخم الذي يعيق بدورة النمو الاقتصادي.
- ✓ يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطور لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي لهذا المال ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومن جهة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي وتنميته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

بالعربية:

1. فهد مغيمش الشمري، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة**، لدار الأيام ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2017.
2. أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992.
3. فليح حسن خلف، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، 2008.
4. عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية والمالية العامة**، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971.
5. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي**
6. مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003.
7. عوف محمود الكفراوي ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة** ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1997.
8. عبد المطلب عبد الحميد، (**2003**) **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي**) الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية ، القاهرة.
9. محمود الكفراوي ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1997.
10. د حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الطبعة الأولى ، مركز الاسكندرية لنشر ، 2000.
11. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية، 1998.
12. مجدي شهاب ، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة ، 2003.
13. عبد الهادي النجار ، " **اقتصاديات النشاط الحكومي** " ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1982.
14. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.
15. مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد المالي** ، الطبعة الأولى دار الجامعية الجديدة لنشر الإسكندرية، 1999.

16. محرزي محمد عباسى، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية.
17. يونس أحمد البطريق وأخرون، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية الطبعة أولى ، الأسكندرية، 2000،
18. غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعية ، الاسكندرية.
19. غازي عناية،**المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى دار البيارق لنشر : عمان ، الأردن،1998.
20. صالح الرويلي ، **اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1988.
21. عادل فليح العلي، **مالية الدولة** ، الطبعة الأولى وهران لنشر، الأردن، 2010 .
22. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة و النظرية العامة وما لتطورات الراهنة** ، الطبعة الأولى، دار النور للنشر، الجزائر، 2010.
23. حسين مصطفي حسين، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
24. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
25. عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي. دار النهضة الجديدة ، القاهرة ، 1999.
26. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل 2007.
27. اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية النشر والتوزيع ، 2013.
28. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي،ط1، منشورات الحياة، الجزائر ، 2009.
29. الهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط1 ،القاهرة ، 2013.
30. عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 ، جامعة الملك عبد العزيز ، عدد ، 2017.

بالانجليزية:

31. SN , Chand ; " **Public Finance** " Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi , India ; 2018.

ثانيا:الأطروحات والرسائل:

32. قسمية مصطفى، **أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر خلال 2000_2016 دراسة حالة صندوق ضبط الايرادات**، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2017/2016.

33. ازويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة** الجزائر ، 2000/2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2014/2015.

34. صبرين عمرون،**السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000_2019**،مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي،جماعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018.

35. حملوافي محمد ، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة اجزائر 1970–2011** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بلقايد ، الجزائر ، 2012/2013.

36. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقابد، الجزائر، (2010-2011).

37. عماري صبرينة، إلهام بن شبحة،**فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ،2016_2017

38. خيالي خيرة، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000– 2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي المدية مرباح، ورقلة، 2016.

39. محمد مليك، **نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993_2015)**،اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص:علوم تجارية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر،2018/2017.

40. فتيحة بنابي ،السياسة **النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية جامعة بومرداس، 2005.

41. عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة التجربة الصينية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،كلية بغداد،العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

42. دريسي لبنى، حفاف منى،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2015)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة،الجزائر،2017/2016.

43. خضار فتيحة،**حبيبة شريفي،التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005_2019**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2019 /2020.

ثالثا:القوانين والتقارير:

44. القانون رقم 84 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية .

45. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013.

46. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2018.

رابعا:المواقع الالكترونية:

47. https://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

48. http://www.ons.dz

49. https : //databank.worldbank

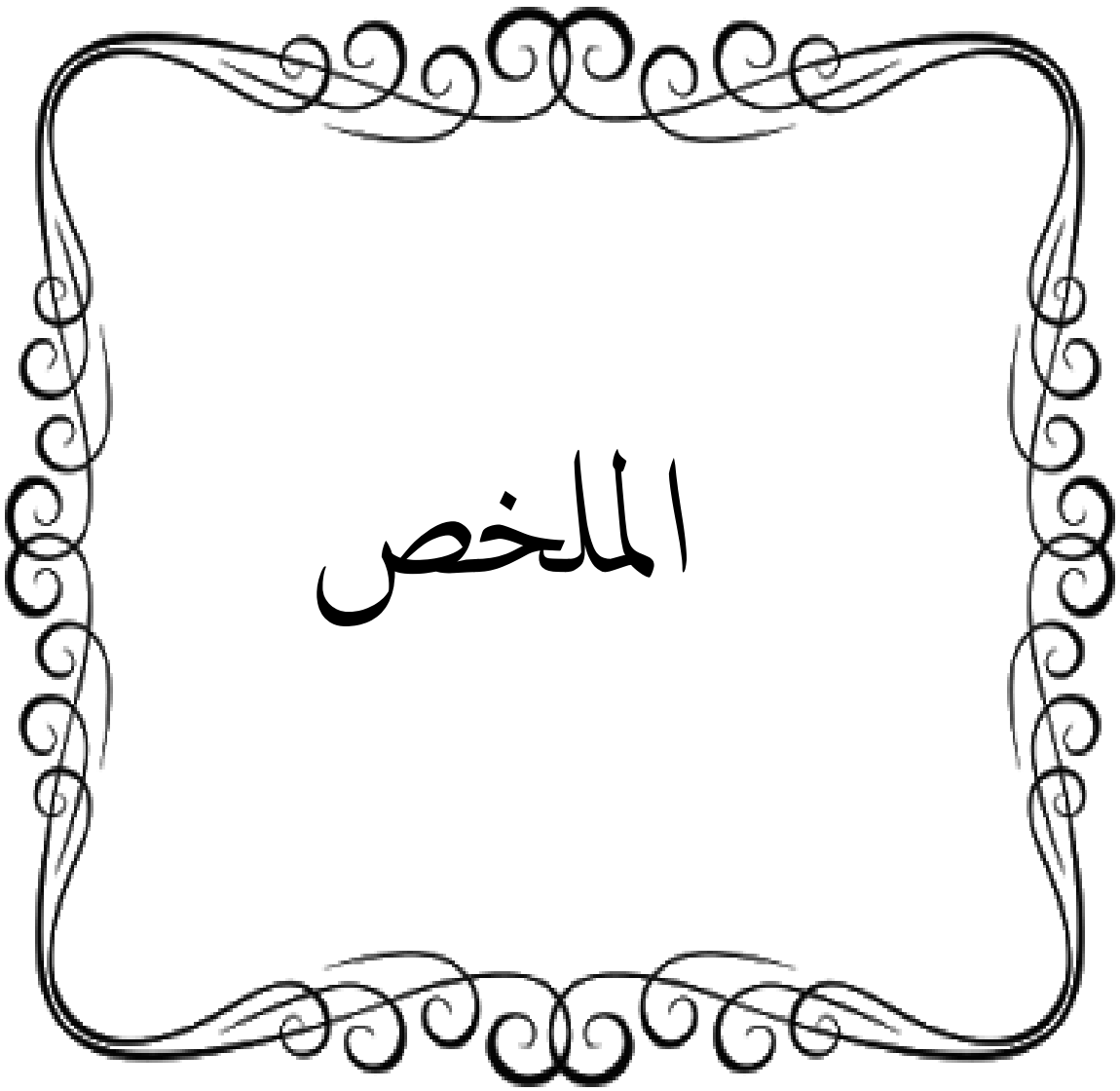
الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وتركزت الدراسة على دراسة أدوات السياسة المالية ودورها في التأثير في عجلة النمو الاقتصادي ، ولكي نصل إلى تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بيانات الفترة 2000-2017 لبعض المتغيرات المتعلقة بالإنفاق العام والتي لها دور كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أدوات السياسة المالية لها مساهمة كبيرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، النمو الاقتصادي ، الإنفاق العام ، الجزائر.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the effectiveness of fiscal policy in influencing economic growth in Algeria. The study focused on the study of financial policy instruments and their role in influencing economic growth. In order to reach the objectives of the study, the analytical descriptive method is used through the use of data for the period 2000-2017 for some variables related to public spending which have a big role in economic growth in Algeria .. The results of the study showed that the tools of fiscal policy have a significant contribution to accelerate the process of economic growth. Keywords: fiscal policy economic growth, public expenditure Algeria .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*:تركي عبد الحليم حسام الدين المولود(ة) بتاريخ: 1996/03/09 ب:عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم:200358759 الصادرة بتاريخ:2016/04/25عن:دائرة عين الملح

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي .خلال السنة الجامعية:2021/2020 والمعد لمذكرة

الماستر التي تحمل عنوان" انعكاسات السياسة المالية عى النمو الاقتصادي حالة الجزائر(2019/2000)

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 21/06/2021

شوهد لأجل التصديق
توقيع السيد
الموضوع : 21 جوان 2021
عين الملح في :
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ولاية المسيلة
دائرة عين الملح بلدية عين الملح

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه المتصرف الاقليمي الرئيسي
مصطفى ثاني

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بهلولي أمين المولود(ة) بتاريخ: 1995/2/18 ب: برج بوعريريج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 34018/2018/6361 الصادرة بتاريخ: 2018/08/08 عن: بلدية برج بوعريريج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

انعكاسات السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2000/2019)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

توقيع العميد .....

بطاقة التعريف رقم .....

بتاريخ .....

مصادق عليها .....

20 جوان 2021

من رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه - عون الإدارة البلدية

مداجي عبد الكريم

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .